

NO. 8 تقرير الاستعراض القطري للألية الافريقية لاستعراض الاقران



تقرير الاستعراض القطري

جمهورية نيجيريا الفيدرالية



اكتوبر 2008

1. الخلفية

- 1.1 استقلت نيجيريا عن الحكم البريطاني في عام 1960. وكانت نيجيريا من بين أوائل الدول التي انضمت الى الية مراجعة النظراء الافريقية APRM في مؤتمر القمة السادس للجنة رؤساء الدول و الحكومات المعنية بتنفيذ نيباد من اجل تنمية افريقيا NEPAD HSGIC المعقود في ابوجا نيجيريا في 9 مارس 2003.
- 1.2 وتم استعراض الاقران لنيجيريا خلال القمة التاسعة لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في الالية الافريقية لاستعراض النظراء [منتدى الالية الافريقية لاستعراض النظراء APRM] على 29 يونيه 2008 في شرم الشيخ بمصر في يونيه 2009.

2. ملخص النتائج في المجالات المواضيعية الأربعة

الديمقراطية و الحوكمة السياسية الجيدة

- 2.1 لدى نيجيريا ثروة من مواهب الموارد البشرية المتنوعة و المختلفة في المجالات السياسية والاجتماعية - الثقافية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذه الميزات, لم تحل القيادة السياسية في نيجيريا مشاكل الحوكمة الديمقراطية والسياسية بصورة مرضية حتى يتم التوفيق بين تضارب المصالح الاقليمية الاثنية. كما انها تواجه تحديا متكررا في ادارة عملية و منافع التنمية الاقتصادية من اجل ضمان التوزيع العادل للثروات و النمو في هذا البلد.
- 2.2 وقد صدقت نيجيريا على عدد من المعاهدات الدولية الرئيسية. ومع ذلك, يجب ان تخضع هذه المعاهدات المعقدة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد العمليات التشريعية للتصديق عليها حتى تصبح قانونا وهذه عملية تستغرق وقتا طويلا. وبالإضافة الى ذلك, فان بعض المعاهدات الرئيسية التي من شأنها ان تكفل الحريات الشخصية للأفراد, لم يتم التصديق

عليها. معظم النيجيريين يجهلون الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الحكومة, ومن ثم فليس بإمكانهم متابعة تنفيذ مختلف الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات بنشاط.

2.3 تفوقت نيجيريا في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا / الايكواس (ECOWAS) كما انها ساعدت في احتواء الصراعات في عدة بلدان افريقية مثل انغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا - بيساو وليبيريا ورواندا وسيراليون والصومال والسودان وتنزانيا وزمبابوى. و اسهمت نيجيريا ايضا في حركات التحرير التي ادت الى استقلال بلدان افريقية مثل ناميبيا وموزامبيق وجنوب افريقيا. من اجل تعزيز السلام والتعايش, وافقت نيجيريا على الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودى الذى طال امده مع الكاميرون حول شبه جزيرة باكاسى الغنية بالبتروول .

2.4 وعلى الرغم مما تقدم, فان نيجيريا قد تورطت في صراعات عسكرية داخل الدولة ومن ابرزها الحرب الاهلية النيجيرية. وقد اخرت هذه الصراعات نشأة الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية جزئيا فى البلاد. وتشمل الاسباب الرئيسية للصراعات الداخلية : نقشى اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية و توزيع الثروة (ولا سيما الموارد النفطية) والتعصب الدينى والتلاعب السياسى والتمثيل. وقد ساهمت قضايا الهوية والانتماء الاثنى فى هذه الصراعات. غياب نظام فعال للانداز المبكر يجعل فعالية التدخل لحل النزاعات على المستوى الوطنى السريع فعالية محدودة.

2.5 عودة الحكم المدنى فى عام 1999 و صدور الدستور الحالى فى نيجيريا بنفس العام وهو اساس الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين , عقدت نيجيريا ثلاث انتخابات رئاسية وبرلمانية فى عام 1999 و 2003 و 2007. هذه الاحداث هى التى ساعدت فى تعزيز الديمقراطية الدستورية فى البلاد. و مع ذلك يبدو ان الافراط فى استعمال السلطة فى الحكومة المركزية يمنع الفيدرالية الحقيقية. و الافراط فى صلاحيات السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية والسلطة القضائية هى نتيجة لارث فترة طويلة من الحكم العسكرى مما يقلل الوعى فى الممارسة العملية القائمة على مبدا الفصل بين السلطات مع ما تنطوى عليه من ضوابط وموازين.

2.6 وقد ادخلت الحكومة عدة اصلاحات فى الخدمة المدنية منذ عام 1999. ولكن هذه الاصلاحات لم تسفر عن خدمات مدنية اكثر فعالية ومسؤولية. تتميز الخدمة المدنية بمشكلات مثل تدنى الاجور و المحسوبيات السياسية وبطء الاستجابة للتغير التكنولوجى والاساليب التنظيمية الحديثة والفساد الناتج عن التسبيب. وقد ادت هذه المشكلات الى

انخفاض الكفاءة والفعالية والانتاجية. وهناك حاجة الى استراتيجيات متعددة الجوانب لتحقيق التوحيد القياسى واعتماد سياسات التنمية المناسبة للموظفين. هذه الاستراتيجيات ضرورية للتنمية المهنية وفعالية الخدمة العامة.

2.7 ينخر الفساد فى جميع مستويات المجتمع و قد تم وصفه باسلوب الحياة فى نيجيريا. تشارك لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) و اللجنة المستقلة لمكافحة ممارسات الفساد بنشاط(ICPC). لكن تنقصهم الموارد فى بعض الاحيان و فى احيان اخرى ينقصهم التنفيذ. يتضح الفساد خاصة فى استخدام الاموال فى السياسة و يعوق التنمية الديمقراطية الدستورية فى نيجيريا بشدة ويقوض مبادئ الحكم الرشيد.

2.8 وتعد نيجيريا دولة طرف فى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW). تواجه المرأة النيجيرية مثل النساء فى معظم المجتمعات التقليدية فى افريقيا التمييز والتهميش بسبب الممارسات و المعتقدات الثقافية . لا تزال المرأة الى حد كبير ممثلة تمثيلا ناقصا فى المناصب الانتخابية و فى هيئات صنع القرار على المستوى الاتحادى ومستوى الدولة. و الى الان لم يتم العمل بتدابير ايجابية التى من شأنها ان تقطع شوطا طويلا نحو ضمان ادراج كمية وكيفية مشاركة المرأة فى الحياة العامة وفى محافل صنع القرار مما سيتيح وضع قضايا المرأة فى جدول اعمال التنمية الوطنية.

2.9 كما وقعت نيجيريا على اتفاقية حقوق الطفل (CRC) الا انه لم يتم ترسيخ هذه الحقوق بشكل فعال. و قد قامت 18 ولاية فقط من اصل 36 حتى الان بتنفيذ قانون حقوق الطفل. وهناك ممارسات تقليدية سائدة تنتهك حقوق الاطفال ,وهى تشمل تشويه الاعضاء التناسلية للاناث (FGM) والزواج المبكر الاجبارى. وتشمل القضايا الاخرى التى تثير القلق مثل ارتفاع معدلات وفيات الرضع والاطفال والاتجار بالاطفال والاعتصاب والتحرش الجنسى وعمل الاطفال والاطفال الذين يعيشون فى الشوارع وانعدام التعليم الجيد وعدم المساواة بين الجنسين. يجب عمل مجهود شامل متعدد القطاعات من جميع الاطراف المعنية لمعالجة مشكلة حقوق الاطفال.

2.10 رعاية الفئات الضعيفة, بما فى ذلك المعوقين والفقراء الذين تركت مسؤوليتهم لأسرهم مع القليل من التدخل من جانب الحكومة. وقعت نيجيريا ولكن لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة (PWDs). ونتيجة لذلك, لم يتم حماية و تعزيز حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة بطريقة كافية على المستوى الاتحادى فى عدة ولايات. تفتقر معظم السياسات العامة و الاطر المؤسسية و الموارد الكافية الى حماية حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة. ليس هناك قانون او سياسة تتناول على وجه التحديد حقوق حماية الاشخاص ذوى الاعاقة . وهناك الاشخاص المشردون داخليا واللاجئين فى

نيجيريا, ولكن لا تتوفر خدمات لهم . و يواجه الفقراء صعوبة فى الوصول الى المحاكم و القانون بالاضافة الى مخيمات اللاجئين المزدحمة. و يجب على نيجيريا ان تضع الاطر القانونية و السياسية لحماية حقوق المجموعات الضعيفة.

2.11 و قد خطت نيجيريا خطوات كبيرة نحو بناء مجتمع ديمقراطى منذ عام 1999. ومع ذلك, لا تزال هناك حاجة الى عمل العديد من المبادرات لتعزير ما تم انجازه حتى الان. و يجب مراجعة الدستور لمعالجة سيادة السلطة التنفيذية و ازمة دلتا النيجر و مواجهة عدم المساواة فى توزيع الموارد واعادة تحديد دور الزعماء التقليديين ومكافحة الفساد و عدم تسهيل الخدمة المدنية و عمل دستور العمل الايجابى لصالح المجموعات الضعيفة التى يلزم اتخاذ اجراءات عاجلة من اجلها.

3.2 الحكومة الاقتصادية و الادارة

2.12 نيجيريا دولة بها العديد من المفارقات. و بالرغم من ان البلد لديها الامكانيات لبناء اقتصاد مزدهر و امكانيات من الحد من الفقر بدرجة كبيرة وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية لسكانها. غير ان 29 عاما من الحكم العسكري السيئ و عدم انتظام وتشويه سياسات الهيمنة فى القطاع العام فى الانتاج والاستهلاك وانتشار الفساد المطلق و الريعي مما ادى الى ترك اثار سلبية على امكانات التنمية فى البلاد. مما ادى الى حالات الفقر المرتفعة وارتفاع معدلات البطالة وضعف الهياكل الاساسية وضعف معدلات النمو وانتشار انعدام الامن والجريمة.

2.13 تجدر الاشارة الى ان نيجيريا هى اكبر منتج للبترول فى افريقيا و سابع أكبر اقتصاد فى العالم. ويقدر احتياطى النفط بها ب 36.2 مليار برميل. و يتم استكشاف ابار نفطية جديدة باستمرار. ويتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى حوالى 40 مليار برميل. تستمد البلد قوتها الاقتصادية الى حد كبير من الثروات النفطية والغازية. وقد ساهم هذا القطاع ب 95 فى المائة من ايرادات الصادرات و 78 فى المائة من ايرادات الحكومة و 21,93 فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (GDP) فى عام 2006 و وصلت مساهمات القطاع الخاص الاخر فى الناتج المحلى الاجمالى فى عام 2006 مثل الزراعة (32.5 فى المائة) وتجارة

الجملة والتجزئة (13.5 فى المائة) والصناعة (باستثناء النفط (2.9 فى المائة) والقطاعات الاخرى (1.5 فى المائة).

2.14 تزايد اهمية النفط جلبت معها العديد من المزايا و تشمل: الفوائض الكبيرة فى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات, وبالتالي تمكن البلد من زيادة احتياطي النقد الاجنبى وتقلل من ديونها الخارجية وتزيد الايرادات الضريبية للحكومة التى تسمح بامكانية ادارة الميزانية و زيادة السيولة فى القطاع المالى مما ييسر و يوحد و يرشد الاصلاحات واسعة النطاق. و مع ذلك يسبب الاعتماد المفرط على النفط ايضا عددا من العيوب وهى تشمل: تجاهل قطاعات مهمة من قطاعات الاقتصاد, مثل الزراعة والصناعة وتاثر اسواق النفط بالصدمات الخارجية و اهمال جمع وادارة اشكال اخرى من الضرائب و الاثار البيئية السلبية.

2.15 وكما سبقت الاشارة الى ذلك, فان ادارة اوباسانجو التى اعادت الحكم الديمقراطى فى عام 1999, قد اتخذت خطوات جريئة نحو الانعاش الاقتصادى من خلال تلبية احتياجات برنامج الاصلاح الاقتصادى. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تسريع النمو الاقتصادى والحد من الفقر وتحقيق الاهداف الانمائية للاللفية (MDGs). و قد تم تعزيز الاحتياجات من الحكومة الحالية من خلال ادخال جدول اعمال يشتمل على سبع نقاط من اجل التنمية فى نيجيريا فى اطار رؤية اوسع و التى تسمى رؤية 2020 . هدف هذه الرؤية حتى تكون نيجيريا من العشرين دولة الاكثر تقدما اقتصاديا دوليا بحلول عام 2020.

2.16 و قد نجحت هذه الاصلاحات الى حد كبير فى عكس اوجه الاختلال فى الاقتصاد الكلى و الذى عانت منه نيجيريا معظم فترة الحكم السياسى السئ. توضح مؤشرات الاقتصاد الكلى فى البلاد تحسنا ملموسا. و ان هناك نمو متواضع فى الناتج المحلى الاجمالى وتضخم اقل. و قد تم توقع نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى عام 2006 بنحو 5.67 فى المائة وانخفض التضخم الى 8.2 فى المائة من 18 فى المائة فى عام 2005. و احرزت نيجيريا ايضا تقدما فى مجالات اصلاح القطاع المالى وادارة الديون وتراكم احتياطي النقد الاجنبى و استقرار

اسعار الصرف ومكافحة الفساد. وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية لا يزال الاقتصاد النيجيرى يواجه العديد من التحديات الخطيرة.

2.17 كان هناك نقص فى المعلومات الرسمية التى تمكن من معرفة تواريخ التوقيع والانضمام والتصديق فى الحوكمة الاقتصادية وادارة المعايير والمدونات. غير انه لوحظ ان نيجيريا قد اتبعت معظم المعايير والقواعد ذات الصلة بعضويتها فى صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى والتى تشمل اعتماد المبادئ التوجيهية لادارة الدين العام و مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية فى السياسات النقدية والمالية و المبادئ الاساسية للاشراف الفعال على المصارف ومدونة صندوق النقد الدولى (IMF) للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية.

2.18 تقاد سياسات الاقتصاد الكلى الحالية باطار الاحتياجات . وتهدف هذه الاطر الى استقرار الاقتصاد على المدى القصير و الى تحقيق التوازن الداخلى فى الاجل المتوسط والمضى قداما نحو تحقيق التوازن الخارجى فى الاجل المتوسط والطويل. تهدف ادارة الاقتصاد الكلى الى تحقيق نمو اقتصادى مرتفع ومستدام بدون تضخم . وتلقى برنامج الاصلاح دفعة قوية فى ديسمبر 2006 عندما قام صندوق النقد الدولى باستعراض واعتماد سياسة مدتها سنتان كاداة لدعم السياسات (PSI) فى نيجيريا. و تهدف المبادرة الى مساعدة الحكومة فى الحفاظ على سياسات الاقتصاد الكلى الحذرة وتقوية المؤسسات المالية وتهيئة بيئة تفضى الى تنمية القطاع الخاص القوى.

2.19 حاولت الحكومة ان تحتوى العجز فى الميزانية وذلك بحصرها الى ما لا يزيد عن 3 فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى و بتخفيض معدلات التضخم الى ارقام احادية بالاضافة الى استقرار سعر الصرف و تزويد الاحتياطى الخارجى الى نحو 40 مليار دولار أمريكى فى عام 2006, وسجلت نيجيريا نموا اقتصاديا قويا يزيد قليلا عن 6 فى المائة فى عامى 2005 و 2006. ويشمل ذلك نمو القطاع الغير نفطى بنسبة 8 فى المائة تقريبا. كما تم ابقاء الدين العام فى مستويات مستقرة و مستدامة منذ تم الحصول على تخفيف عبء الديون و الذى تم الحصول عليه فى اطار وبموجب المبادرة متعددة الاطراف لتخفيف عبء الدين (MDRI) مما حسن التصنيف الائتمانى السيادى فى نيجيريا بشكل كبير.

2.20 وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية, لا تزال سياسات الاقتصاد الكلى مقيدة بضعف قاعدة الايرادات. وهذا نتيجة لمستويات مرتفعة من التهرب الضريبي و بطء التقدم فى تنويع الاقتصاد وارتفاع مستويات البطالة والضعف امام الصدمات وانعدام الامن (خاصة فى قطاع النفط). وبالإضافة الى ذلك, فان القطاع الخاص يواجه تحديات تتمثل فى ارتفاع اسعار الفائدة وضعف الهياكل الاساسية المادية و البيئة الادارية المؤسسية المرهقة .

2.21 اصبح تنفيذ السياسات الحكومية يتسم بالانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ. ويرجع ذلك الى اعتماد استراتيجية اطار الانفاق المتوسط الاجل (MTEF) و استراتيجية القطاع المتوسطة الاجل (MTSS) و استراتيجية الاوراق المالية كما تم تسهيل وصول الشعب الى الميزانية .

2.22 ادى إدخال استراتيجية اطار الانفاق المتوسط الاجل MTEF و لجنة الادارة النقدية (CMC) و صيغة تقاسم الايرادات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية و التحسينات فى عملية الشراء , الى تعزيز ادارة المالية العامة. غير ان الاداء على مستوى الدولة و الحكم المحلى ما زال غير ملائم.

2.23 ينتشر الفساد والغش على نطاق واسع فى نيجيريا و يستمر فى اثاره قلق معظم اصحاب المصلحة مع تفشى حالات الفساد وغسل الاموال فى القطاع العام بشكل مرتفع جدا. و يبدو ان محاربة هذه العلة الاقتصادية هو من اولويات الحكومة الاتحادية منذ عام 1999. وهذا موضح فى ادخال الاصلاحات التشريعية العديدة والمبادرات الرامية الى مكافحة الفساد وغسل الاموال. و مع ذلك تحد قيود القدرات من محاولات وكالات مكافحة الفساد فى معالجة هذه المشاكل على نحو فعال. ولا يزال يتمثل التحدى فى شن حرب ضد الفساد على مستوى الدولة وادارات الحكم المحلى.

2.24 وتقدر نيجيريا الدور الحاسم الذى يلعبه التكامل الاقليمى فى تعزيز التجارة و المنافسة الدولية والتنمية. مشاركتها فى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

ECOWAS والاتحاد الافريقي AU والشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا NEPAD هي شراكة هامة لتحقيق هذا الهدف. ويبقى التحدى هو التقدم بسرعة اكبر نحو الاندماج الكامل, لا سيما فى بعض اهداف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS.

2.25 ومما لا شك فيه ان نيجيريا قد حققت تقدما ملحوظا فى مجالات الاستقرار الاقتصادى والنمو منذ عام 1999. و مع ذلك لاتزال التحديات قائمة. و توصى لجنة البعثات القطرية APR Panel انه يجب على نيجيريا ان تعزز جهودها الرامية الى تنويع الاقتصاد من اجل الحد من اثر الصدمات و لتشجيع التنمية التى يقودها القطاع الخاص و تحسين البنية الاساسية وتهيئة بيئة تفضى الى تنمية الاعمال التجارية و الحد من البطالة بين الشباب و ان يتم ترشيد وتحويل الخدمة المدنية ومكافحة الفساد بصورة اكثر حسما وبقوة.

3.3 حوكمة الشركات

2.26 لدى نيجيريا مساحات شاسعة و موارد وفيرة و عددا كبيرا من السكان وقاعدة موارد بشرية قوية و طبقات اجتماعية رابحة مما يدل على ان هناك فرص لتنمية القطاع الخاص. ومع ذلك, كما هو الحال فى الكثير من البلدان الافريقية, لدى نيجيريا مشاكل نظم الحوكمة و القيود المفروضة على القدرات . وقد ادت هذه المشاكل الى الحد من النمو الاقتصادى والتحول. الاقتصاد النيجيرى غير قادر على المنافسة و يتميز بالاقتصاد الغير رسمى وبارتفاع معدلات البطالة وارتفاع تكاليف القيام بالاعمال التجارية و الطاقة الكبيرة غير المستغلة و امور اخرى. لدى نيجيريا ثالث اكبر عدد من الفقراء فى العالم على الرغم من وفرة مواردها المعدنية .

2.27 اعلنت نيجيريا التزامها بشكل قاطع بالراسمالية الحرة . و مع ذلك فاعتمادها على توزيع الموارد بدلا من التركيز على خلق الثروة يقوض النمو فى القطاع الخاص. وفقا للاحتياجات , يهيمن عدد قليل من الشركات الكبرى على القطاع الخاص التى تعتمد اعتمادا شديدا على الواردات. و تعمل هذه الشركات الى حد كبير بشكل منفصل و لا علاقة لهم مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) او القطاع

غير الرسمى الكبير جدا فى البلد. و يترتب على ذلك ثقافة الربيع الغير منتجة بالاعتماد المفرط على رعاية الحكومة والعقود. و اذا لم يتم تحسين حوكمة الشركات سيكون من الصعب خلق ثروة مستدامة و استحالة التخفيف من حدة الفقر .

2.28 وقد ازداد ادراك نيجيريا ان هناك حاجة لاتخاذ اجراءات لمعالجة ضعف الادارة فى كل من القطاعين العام والخاص وخصوصا فى الاقتصاد. و يجب عمل اجراءات محددة موجهة نحو تحسين ادارة القطاع العام ومكافحة الفساد , وبذل الجهود ايضا لتحسين نوعية الهياكل الاساسية المادية والاقتصادية. وكجزء من هذه المبادرة تم تاسيس لجنة الادارة العامة للشركات فى نيجيريا (CCGPCN) والتي شكلت فى عام 2003. ويتمثل عملها فى تحديد نقاط الضعف فى ممارسات ادارة الشركات فى نيجيريا وان تقوم بصياغة التغييرات الضرورية التى من شأنها تحسين ممارسات ادارة الشركات فى البلاد.

2.29 وقد وضعت لجنة الادارة العامة للشركات بنيجيريا (CCGPCN) قوانين ادارة الشركات. وتهدف هذه القوانين الى ترسيخ مبادئ ادارة الشركات المنصوص عليها فى المعايير الدولية, ولا سيما المبادئ التوجيهية فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و تقارير كينج و كادبوري. وبالإضافة الى ذلك, لدى لجنة الاوراق المالية والبورصة (SEC) مدونة قواعد السلوك للموظفين العاملين فى سوق راس المال. و تم تطوير قوانين جديدة ايضا لتعزيز واستكمال قائمة القوانين التى تم سنها فى اعقاب توحيد القطاع المصرفى. وعلى الرغم من التقدم المحرز, لا يزال هناك عدم انتظام فى قضايا ادارة الشركات و يوجد حوالى 40 فى المائة فقط من الشركات المتاحة التى اعتمدت قوانين حوكمة الشركات . ولا يزال هناك الكثير الذى ينبغى عمله لتحقيق التقيد الصارم للقوانين والمعايير والمبادئ.

2.30 تشمل القيود الرئيسية فى الادارة السليمة للشركات فى نيجيريا : عدم ملاءمة النظم القانونية و اللوائح البالية وعدم كفاية التطبيق والتنفيذ السليم للقوانين القائمة وعلاوة على ذلك, كون التنفيذ غير مجديا فى العموم. تكشف القوانين التى تحكم العمليات التجارية فى نيجيريا عن الكثير من الثغرات التشريعية. و تشير قوانين حوكمة عمليات الشركات التجارية فى نيجيريا

الى مشكلات التشريعية و حاجة معظم القوانين الى التحديث. وخاصة ان القانون الجنائي لا يعترف بالفساد كجريمة. و يجب تعديل قانون الشركات (CAMA) لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على الانتهاك . لم يتم اصدار التشريعات المتعلقة بالوشاية بالزملاء وحرية المعلومات و المستهلكين و العمليات التشريعية التى طال امدها.

2.31 لاحظت بعثات المتابعة القطرية (CRM) ايضا مشاكل حل المنازعات التجارية لان نظام المحاكم الموجود ليس كافيا كالية رئيسية حتى يلجأ اليه رجال الاعمال. و يؤدي قدم نظم التسجيل و التدوين الى تراكم القضايا, ولا سيما على مستوى الدولة. و تختص محكمة الاستثمار و الضمانات (IST) بنزاعات سوق المال و هى هيئة مستقلة تتمتع بنفس المركز الذى تتمتع به المحكمة العليا. غير انه يجب تحسين قدرة المحكمة و خاصة من فيما يتعلق بمجالات السلطة القضائية و التفويضات و من الناحية التكنولوجية و الانسانية .

2.32 توجد نقاط ضعف فى وظائف المراقبة و التى تشمل الصلاحيات التنظيمية المتداخلة و تنازع الاختصاصات القضائية. مع وجود مسالة ذات صلة وهى تعدد العمليات الضريبية و خاصة منذ تفويض هيئات حكومية مختلفة مما ادى الى عدم اتفاهم على نفس القضايا مثل التراخيص و تسجيل الشركات التجارية. و ثمة حاجة الى تعزيز اطار الرقابة القانونية على قطاعات سوق المال و استحقاقات التقاعد و السلامة و البيئة و الطاقة. و توجد مشاكل اخرى تتعلق بالقضايا السياسية و التدخل فى استقلالية الهيئات الرقابة. كما اشار تقرير التقييم الذاتى القطري (CSAR) الى نقص القدرات و الافتقار الى المهارات الملائمة من اجل الرقابة التنظيمية.

2.33 شرعت نيجيريا فى واحدة من أكبر برامج الخصخصة فى افريقيا كجزء من الجهود الرامية الى تغيير وضع الاقتصاد و تسريع عملية النمو و التنمية و تم استهداف اكثر من 100 مؤسسة عامة و تحويلهم الى قطاع خاص فى حوالى اربعة عشر قطاع اقتصادى مما يشمل قطاع الكهرباء و البترول و الغاز و الاتصالات و النقل. تشمل الجهود الاخرى التى تبذلها نيجيريا من اجل تعزيز الاستثمارات مثل استخدام الحوافز و الاعفاءات الضريبية و التخفيضات و الامتيازات. كما اعادت نيجيريا تصميم هيئة مناطق التجارة الحرة (NEPZA) و مجلس ترويج الصادرات النيجيري الوطنى

(NEPC) من اجل ترويج الصادرات النيجيرية بشكل فعال. وبالإضافة الى ذلك, انشأت نيجيريا مركز شامل للاستثمار (OSIC) و هي مبادرة رئيسية اخرى لتشجيع الاستثمار. والهدف ان يقوم المركز الشامل للاستثمار (OSIC) بتخفيف وتبسيط الاجراءات الادارية لاصدار موافقات الاعمال التجارية و الاذون والتراخيص وادماج الشركات. و يوجد الان ثلاثة عشر وكالات مشاركة فى المركز الشامل للاستثمار OSIC.

2.34 ورغم هذه المبادرات لا يزال الاستثمار يواجه صعوبات بسبب فقر البنية التحتية وخاصة فى الطرق والكهرباء. سوء تنفيذ السياسات يحد من امكانية الحصول على الاموال وارتفاع تكلفة راس المال . تحتاج بيئة الاعمال التجارية الى تحسين من حيث أمن الارواح والممتلكات. و الاسباب التى تبعث على القلق بصفة خاصة هى عدم الاستقرار السياسى المتردى والاختطاف واخذ الرهائن فى منطقة دلتا النيجر المنتجة للنفط جنبا الى جنب مع عقد القتل (مع التحقيقات غير المثمرة من قبل الشرطة) .

2.35 التحديات الانمائية الرئيسية هى كيفية التعامل مع القطاع غير الرسمى الذى يتسع نطاقه باستمرار وكيفية تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و المشكلات التى تشمل الحصول على التمويل ونقص المهارات. و يقوم البنك المركزى النيجيرى (CBN) بعددا من الانشطة الانمائية من خلال برامج مثل: برامج لضمان الائتمانات الزراعية و برنامج مراقبة السلع الاساسية وبرامج التمويلات الصغيرة و برامج استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEEIS) و اعادة التمويل و القيام بعمل خطة لدعم القروض الزراعية و الخصم المخطط . و مع ذلك يجب على الجهود الرامية الى تحسين فرص الوصول الى التمويل المقدم من القطاع غير الرسمى ان تصل ابعد من انشاء مؤسسات. ويجب ان يتم التركيز على تحسين فعالية تنفيذ القوانين القائمة والمخططات لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ليتم الحصول على التمويل بصورة فعالة لخلق بيئة فعالة.

2.36 توجد جرائم اقتصادية ومالية مثل النصب و الاحتيال ("419") (6) وغسل الاموال و التى ادت الى عواقب وخيمة بنيجيريا, بما فى ذلك التأثير

على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) الى البلد بسبب عدم ثقة المستثمرين. و لمكافحة هذه الجرائم بصورة رئيسية تم سن قوانين مثل قانون الممارسات الفاسدة و قوانين اخرى ذات الصلة مثل قانون التأسيس (EFCC) وقانون غسل الاموال و حظر غسل الاموال. تشمل هذه القوانين احكاما شاملة تحظر عمليات غسل الاموال او ارتكاب اى فعل غير قانونى و توفر ايضا العقوبات المناسبة. لكن يعتقد المراقبون ان التنفيذ غير فعال. و يستمر الفساد المنتظم فى اعاقه نيجيريا مثل الفساد والرشوة وتقاضى الاتعاب مقدما عن طريق الاحتيال والمحسوبية. ومن اجل تحسين هذا الوضع, من المهم التاكيد من وجود جميع الضمانات اللازمة, بما فى ذلك الابلاغ و حماية الشخص المبلغ. وسيساعد هذا فى اظهار الممارسات التجارية الفاسدة. و لوسائط الاعلام دورا مهما ايضا. وبالرغم من هذا فانه لم يتم ممارسة وظيفة المراقبة فى المصلحة العامة بشكل فعال بسبب المحسوبيات السياسية لوسائط الاعلام و الخبرة المحدودة فى مجال التحقيق والابلاغ.

2.37 تتقدم نيجيريا بطلب متزايد لمنظمات الاعمال التجارية الكبيرة من اجل زيادة المسؤولية الاجتماعية. ويعتقد اصحاب المصلحة ان الشركات لا تقوم بالقيام بما يكفى فيما يتعلق بالاستثمار الاجتماعى. مع الفقر فى الوعى و تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) عموما سواء من جانب الشركات او المستفيدين.يعتمد فهم الشركات للمواطنة التجارية الجيدة للشركات الى حد كبير على المفاهيم الخيرية. ويتركز جزء كبير من المسؤولية الاجتماعية للشركات فى نيجيريا على الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المنتجة للنفط. غير انه بإمكان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من الشركات محلية الصنع بالقيام بدور نشط فى توعية المجتمعات و الدعوة الى المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR. و مع ذلك هناك تصورات بان المنظمات الغير حكومية NGOs والمنظمات المجتمعية (CBOs) ومنظمات المجتمع المدنى ضعيفة مع انعدام الديمقراطية الداخلية و محدودة الشفافية والمساءلة. و لا يتم استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالقدر الكافى كوسائل للتنمية فى نيجيريا.

2.38 وكانت نيجيريا اول دولة افريقية فى مبادرة الشفافية فى مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) فى عام 2003. و تهدف مبادرة الشفافية فى مجال الصناعات الاستخراجية النيجيرية EITI الى الاجراءات الواجبة من اجل تحقيق الشفافية فى الدفع فى الصناعة الاستخراجية لتجنب الاحتيال فى دفع وتقاضى الاتعاب مقدما (و هو قانون يشار اليه عادة باسم "419", فى اشارة الى المادة 419 فى الفصل 38 من القانون الجنائى النيجيرى الذى يتناول النصب و الاحتيال) و الذى يقنع الناس بدفع مبالغ كبيرة من المال على امل كسب اكبر بكثير. ويتعامل فى الاساس مع الاحتيال باستخدام مطالبات وهمية و هويات و اعمال مزيفة مما يبدو فى معظم الحالات جذابا ولكن غير موجود من حيث الشركات فى تعاملها مع الحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة. اول عملية مالية شاملة ومستقلة هى عملية مراجعة حسابات النفط والغاز فى نيجيريا و التى تغطى الفترة من 1999 الى 2004 وقد تم اعدادها فى ابريل 2006. وتبين من مراجعات الحسابات ان هناك مجالا لزيادة استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات (IT) لتحسين الضوابط وازالة المشكلات الناشئة عن المعلومات المكررة وامكانية تحسين الشفافية عن طريق التوسع فى تقاسم البيانات.

2.39 تواجه نيجيريا الاثار البيئية السلبية المترتبة على انتاج النفط. بالاضافة الى الانفجار السكانى مع عدم وجود الانظمة البيئية مما يتسبب فى اضرار كبيرة فى نيجيريا وخاصة فى منطقة دلتا النيجر. يضع الانفجار السكانى لا سيما فى لاغوس ضغطا هائلا على الموارد الحكومية بالمدينة. و تواجه نيجيريا التحديات البيئية الناجمة عن التصحر و حدة تلوث الهواء فى المدن المكتظة بالسكان مثل لاغوس. ورغم الاطار البيئى التنظيمى الموجود لا يزال هناك دواعى القلق المستمر فى ما يتعلق ببذل ما يكفى من الجهود لتوعية الشركات والمجتمعات المحلية بشأن المسائل البيئية.

2.40 تعتبر قوانين العمل فى البلاد قوية بشكل كاف, وان كانت هناك تحديات كبيرة تتعلق بالتنفيذ. بالاضافة الى خطورة الفقر والبطالة . و يبدو هدف نيجيريا فى تنفيذ قانون الحد الأدنى للاجور هدفا بعيد المنال. السلامة فى

اماكن العمل هي ايضا موضع شك. و فشل الشركات واصحاب العمل فى منح المرأة حقوقها بموجب قوانين العمل. و بالرغم من ان عمل الاطفال محظورا الا انتهاك القوانين يحدث اكثر من تنفيذها بفعالية. قضايا العمل الاخرى ذات الصلة التى تحتاج الى الاهتمام تتضمن عقود الموظفين المؤقتة وقلة فرص الوصول الى المعلومات من قبل الموظفين والتحرش الجنسى والتمييز بين الجنسين وعدم كفاية السياسات العامة باماكن العمل فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) ومتلازمة نقص المناعة (الايذز)(AIDS) .

2.41 صناعة السينما فى نيجيريا و المسماه نوليوود هي جزءا من الاقتصاد المعرفى الاخذ فى الظهور بافريقيا. و اصبحت نيجيريا متحمسة للاتفاقية الدولية فيما يتعلق بالملكية الفكرية من اجل حماية الفنانين ولكن, وكما يحدث فى معظم قضايا الحوكمة فى نيجيريا , يمثل التنفيذ الفعال صعوبة. وقد تم ابلاغ بعثات المتابعة القطرية (CRM) عن مختلف حالات القرصنة و خرق حقوق النشر, بما فى ذلك الكتب. ويجب على نيجيريا تحسين وتعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية من اجل المساعدة فى توسيع الصناعات الابداعية الجديدة مثل نوليوود.

2.42 يمتلك حوالى 20 مليون نيجيرى اسهما فى الشركات العامة والخاصة و لكن يوجد العديد من الاقليات من المساهمين على غير علم بحقوقهم. على جمعيات المساهمين والمستثمرين المؤسسيين ان يكتفوا جهودهم فى حماية مصالح جميع المساهمين. و يبدو ان الانقسام المفرط فى صوت المساهمين يؤثر على مستقبل التنمية المستدامة والاطار المؤسسى.

2.43 نظام المحاسبة فى نيجيريا ليس قويا مع عدم وجود المعايير المحاسبية الدولية فى البلاد. و يتم نصح مراجعى الحسابات بالتماشي مع المعايير الدولية فيما يتعلق بمراجعة الحسابات على الرغم من ان هذا ليس الزاميا. و عدم الالتزام بمعايير المحاسبة والاخلاقيات المهنية. و علاوة على ذلك, عدم ملاءمة قوانين المحاسبين فى نيجيريا مع المعايير الدولية. و لا شئ يمنع شركات المحاسبة النيجيرية من تقديم خدمات مراجعة الحسابات لنفس

العميل, مما يخلق تضارب محتمل فى المصالح. و ضعف اليات تنفيذ لجنة شؤون الشركات (CAC) فى التنفيذ و الامتثال و غالبا ما تكون العقوبات قديمة . و لا تمثل معظم الشركات لشروط تقديم نسخة من البيانات المالية و تقارير مراجعة المديرين . و نادرا ما تطبق لجنة شؤون الشركات اى عقوبات.

2.44 يدل مستوى الحكم القائم اليوم فى نيجيريا على عدم كفاية مراقبة مجالس ادارتها. و لقد فشلت العديد من الشركات النيجيرية فى مجالات الافصاح و الشفافية. و قد شهدت حوكمة الشركات انتهاكات فى تجريد الشركات من اصولها بشتى الوسائل. و فشلت الادارة ايضا فى بعض الاحيان عن اداء واجباتها فى حماية اصول الشركات ومصالحها. وهناك حالات من عدم الدقة فى تقارير الشركات للتضليل عن عمد فى بعض الاحيان من اجل تقليل الارباح بغية التهرب من الضرائب والخصوم المبالغ و سيولة الشركات للحفاظ على ثقة المستثمرين و يحدث هذا حتى فى حالة فشل الهيئات بلا سبب واضح. وكان هناك اتفاق عام فيما بين المشاركين على ان انتشار حالات النصب من قبل غير المؤهلين و مدعي المعرفة والمهارات الاخرى فى مجال عملهم و فى بعض المهن (وبخاصة التامين بالسمسة) و لا يجوز الاستثناء. يتم حماية النصابين و المخالفين من قبل خاص اشخاص اكبر و تنتشر ثقافة الافلات من العقاب.

2.45 تعتبر الجدارة منخفضة كمياري لتعيين المدراء فى القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص. و تتأثر الشركات فى القطاع العام الى حد كبير بالاتجاهات السياسية الراهنة, بالاضافة الى التوزيع الجغرافى . و لا يؤسس مديرون الشركات العديدة المدرجة اى هيئات لدعم و مراقبة الوظائف لتنظيم او لتزويد الموظفين بالمعلومات وتوعيتهم بسياسات و اجراءات الشركات. تتضح اوجه الضعف فى وضع الادارة الاستراتيجية فى قطاع الشركات النيجيرية. و ينبغى ايضا تشجيع المزيد من النساء الى المناصب القيادية و الاستراتيجية فى الشركات.

3.4 التنمية الاقتصادية الاجتماعية

2.46 نيجيريا دولة بها العديد من المفارقات القسوى مع انتشار وتفشى الفقر وسط الرخاء. البلد غنية بالموارد البشرية والطبيعية, لا سيما النفط والغاز. وهناك ايضا العديد من الرواسب المعدنية مثل الفحم والذهب والكبريت مع ناتج محلى يصل الى 58.4 مليار دولار ويبلغ عدد سكانها حوالى 140 مليون نسمة و هى واحدة من اكبر اربع اقتصادات فى افريقيا ومن اكثر البلدان سكانا فى القارة. وعلى الرغم من هذه الوفرة فى السكان والموارد الطبيعية, يصل نصيب الفرد فى نيجيريا فى اجمالى الناتج المحلى الى حوالى \$752 دولار امريكي و تصل حدة الفقر الواسع الانتشار الى حوالى 54 فى المائة من السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا.

2.47 وعلى الرغم من وفرة سياسات وبرامج التنمية فى نيجيريا لا يزال مستوى التنمية الاقتصادية على مدى العقود الاربعة الماضية مخيبا للامال بالاضافة الى اقتصاد البلد الذى يهيمن عليه قطاع الانتاج الاولي. تهيمن الزراعة و المنتجة 42 فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى يليها النفط الخام (22 فى المائة). و استقرار القطاع الثانوى, وخاصة التصنيع بين 3.7 فى المائة و 3.8 فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى مما يجعل نيجيريا احد اقل البلدان الصناعية فى افريقيا. يوضح الفصل الرابع ان هيمنة النفط الخام جلبت معها زيادة ضعف و تقلب اسعار السلع الاساسية مما ادى بدوره الى عواقب بعيدة المدى بالنسبة للاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

2.48 وليس من المستغرب احتلال نيجيريا لمرتبة منخفضة فى مؤشرات التنمية البشرية. و قد وضع برنامج الامم المتحدة الانمائى (UNDP) فى تقرير التنمية البشرية 2007/2008 نيجيريا فى المرتبة 157 من بين 177 دولة و قد انخفضت من 148 من مجموع 173 دولة فى عام 2003. و انخفض مؤشر التنمية البشرية 0.453 فى عام 2005 الى اقل من متوسط المؤشر فى بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (0.515), و مع ذلك يعتبر المؤشر اعلى بقليل من متوسط بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS (0.434). يعيش نسبة 78 فى المائة من السكان فى المناطق الريفية و يعتبر الفقراء فى الريف هم الجزء الاعظم من مجموع الفقراء ككل و يعانون من عدم كفاية الخدمات العامة.

2.49 فى محاولة لمعالجة التحديات العديدة التى تواجه البلاد لا سيما فى ارتفاع مستوى الفقر, عملت الحكومة احد اهم الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الفقر وتحفيز النمو فى افريقيا.

2.50 اعقب إعداد الاحتياجات تخطيط الدولة لاستراتيجية التنمية و التمكين الاقتصادى (SEEDS) اعتبارا من عام 2006 فصاعدا تماشيا مع اللجنة الوطنية و المحلية وطورت الحكومات المحلية اقتصادية التمكين و التنمية الاقتصادية المحلية (LEEDS) بدعم من المانحين (بما فى ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP).

2.51 فى اطار الاحتياجات , وضعت نيجيريا عددا من البرامج لمكافحة الفقر. واهم هذه الفعاليات البرنامج الوطنى للقضاء على الفقر (NAPEP). و من المتوقع ان يؤدى هذا البرنامج الى تحقيق اهداف الاحتياجات وفقا للاهداف الانمائية للالفية MDG المتمثلة فى خفض عدد من يعيشون فى فقر مدقع الى النصف بحلول عام 2015. ويامل البرنامج فى الوصول الى هذا الهدف عن طريق زيادة طلب التعليم الاساسى للفقراء والرعاية الصحية الاساسية وتشجيعهم على الاشتراك فى الانشطة المدرة للدخل.

2.52 وعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر الى 54 فى المائة فى نيجيريا , لا يزال الاقتصاد يواجه صعوبة فى استخدام ثروة البلاد الشاسعة فى الوقود الاحفورى كوسيلة للحد من الفقر المزمع الذى يؤثر على الكثيرين. و يقع عدد كبير من النيجيريين فى شرك الفقر على المدى الطويل من جيل الى جيل. ويشير الاقتصاديون الى ان التعايش فى هذه الثروة الطبيعية والفقر المدقع فى البلدان النامية مثل نيجيريا يجعلها لعنة موارد كما يبدو ان هناك انعدام فى المبادئ التوجيهية لقياس الفقر.

2.53 الزراعة هى المصدر الرئيسى للرزق و لكنها مهملة على الرغم من المساحات الكبيرة من الاراضى الصالحة للزراعة بنيجيريا. وعلى الرغم من اعتراف بعثات المتابعة القطرية (CRM) بالجهود التى قامت بها الحكومة الاتحادية لتعزيز التنمية الزراعية مثل توفير التدريب فى المهارات الزراعية بواحد و عشرين مركزا و لكن يلزم القيام بالمزيد من الجهود من اجل تحديث الزراعة.

2.54 وعلى رغم من التزام نيجيريا بتحقيق اهداف الانمائية الالفية باعتبارها جزءا من المجتمع الدولى, بما فى ذلك الالتزام بخفض الفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015 و لكن النتائج لاتزال متفاوتة. وحسب التقرير المرحلى لعام 2004 بشأن الاهداف الانمائية للالفية MDGs, فان نيجيريا قد احرزت تقدما نحو تحقيق اهداف عدة ولكن تم التقصير فى تحقيق اهداف اخرى. وعلى وجه التحديد, لقد احرزت نيجيريا تقدما متواضعا فى توفير التعليم الابتدائى للجميع وحماية البيئة وتطوير شراكة من اجل التنمية العالمية. غير ان البلد لا يزال متخلفا فى القضاء على الفقر المدقع والجوع وتخفيض معدلات وفيات الاطفال والامهات ومكافحة الامراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والايذز, HIV, AIDS والمالاريا.

2.55 اعتمدت نيجيريا مجانية التعليم الابتدائي كسياسة وطنية فى السبعينات. وقد ادى ذلك الى زيادة كبيرة فى نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. اتخذت الحكومة مؤخرا اصلاحات هيكلية ومؤسسية لتعزيز تقديم الخدمات تمشيا مع احتياجات واهداف السياسات. ادخلت الحكومة التعليم الاساسى (UBE) تحت التعليم الالزامى المجانى و التعليم الاساسى تحت قانون عام 2004 لمراجعة التعليم الابتدائي. وعلى الرغم من مجانية التعليم الاساسى لاتزال تكلفة النفقات المدرسية مرتفعة وخاصة تكاليف الالباء فى ارسال الاطفال الى المدارس و لذلك لا يزال العديد من الاطفال فى سن الدراسة خارج المدارس.

2.56 يواجه نظام الرعاية الصحية فى نيجيريا تحديات كثيرة وقيود متعلقة بتوفير الرعاية الصحية لكل النيجيريين وخاصة العاطلين عن العمل والفقراء. تبدو ان الخطة الوطنية للتأمين الصحى (NHIS) شاملة الى حد كبير و تتناقض اهدافها المعلنة مع التجربة الفعلية حيث انها تشمل غالبا احتياجات الرعاية الصحية للعاملين بالوظائف الرسمية. وبالتالي تستبعد غالبية النيجيريين الذين يعانون من البطالة او العاملين فى القطاع غير الرسمى. يتميز القطاع الصحى بانخفاض متوسط العمرالى 46.5 سنة الى جانب ارتفاع معدلات الإصابة بالسل الرئوى والملاريا.

2.57 و تزعم اللجنة الافريقية لاستعراض النظراء APR ان الفقر المزمن و الخدمات السيئة فى نيجيريا يمكن تفسيرها بعدة من العوامل و تشمل ما يلى: عدم وجود ارادة سياسية قوية و عدم وجود اليات للرصد والتقييم وضعف السياسية وضعف الادارة المدنية والقيادة الادارية و الفساد المستشرى على جميع مستويات الحكومة وداخل المجتمع عموما وعدم وجود حل راسخ و نهج للمشاركة فى التنمية. كل هذا له اهمية فى تفسير التناقض المتمثل فى فقر نيجيريا وسط الرخاء الموجود.

2.58 يؤثر عدم وجود الية فعالة لتنفيذ السياسات والبرامج على تفاقم الافتقار الى المهارات اللازمة بين موظفى الحكومة مما زاد الوضع سوءا و خاصة ان الحكومة تبدو بعيدة عن السكان المدنيين.

2.59 قامت نيجيريا بالتصديق على بعض المعايير والقوانين الدولية مما يستحق الثناء ومع ذلك, انه من الصعب العثور على ادلة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد التى وقعتها نيجيريا عندما تم التصديق عليها او تنفيذها. والسبب الرئيسى لذلك هو ان وزارة العدل الاتحادية المسؤولة عن توثيق هذه الاتفاقيات لا تملك سجلات كاملة لهذه الاتفاقيات. وهذا يدل على وجود مشاكل تنظيمية مرتبطة بحفظ بالسجلات الرسمية فى نيجيريا.

2.60 يبدو ان الوعي بالمعايير والقوانين محدودا للغاية. توضح تقارير التقييم الذاتى القطرى CSAR قيام نيجيريا باعتماد وتنفيذ هذه المعايير والقواعد التى تبدو محصورة على النخبة صانعة القرار.

2.61 تهدف سياسة نيجيريا الجنسانية الوطنية الى ادماج المرأة بصورة كاملة فى جميع مجالات الحياة من خلال مبدأ المساواة. ومع ذلك, تم عمل قدر ضئيل من التقدم صوب تعزيز المساواة بين الجنسين و الذى لم يكن متوقعا من نيجيريا بعد التصديق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فى عام 1985. كان هناك بعض العمل الايجابى لزيادة نسبة النساء اللاتى يتولين المناصب فى الحكومة الاتحادية وزيادة نسبة الفتيات فى المدارس. ومع ذلك, لا تزال هناك فجوات مرتفعة بين الجنسين بصورة غير مقبولة . واحد الاسباب الرئيسية لذلك هو فشل السياسة الجنسانية الوطنية فى تحقيق هدفها الاول و الاساسى فى ادماج اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW فى القوانين الاتحادية وقوانين الولايات. وهناك عقبات اخرى عميقة الجذور متمثلة فى المعتقدات والممارسات الدينية. وفى ملاحظة ايجابية, هناك عدد من منظمات المجتمع المدنى التى تنفذ البرامج فى مجالات مثل ختان الاناث و الناسور المثنى المهبلى (VVF) والزواج المبكر و تقديم الدعم للارامل و الحاق الفتيات بالمدارس.

2.62 وتتم اتخاذ تدابير المشاركة فى نيجيريا منذ عودة الحكم الديمقراطى فى عام 1999. و مع ذلك يميل جزء كبير من المشاركة فى عملية الميزانية والتخطيط الانمائى الى ان يكون عند مستوى النخبة فقط. وقد خلق هذا الاحساس العام بان عملية تخصيص الحكومة للاموال العامة هى عملية تفتقر الى الشفافية. ويبدو ان هذا يتأثر بعوامل مثل الفساد و النفوذ السياسى. كما لم يتحقق تصور المشاركة الواسعة فى الاحتياجات بصورة كاملة لاستراتيجية التنمية و التمكين الاقتصادى SEEDS و استراتيجية التنمية و التمكين الاقتصادى المحلى LEEDS على مستوى الدولة و المستوى المحلى . وعموما, تشكل عدم كفاية مشاركة اصحاب المصلحة تقييدا اساسيا و خطرا تجاه الحكم الديمقراطى فى نيجيريا.

الديمقراطية و الحوكمة السياسية الجيدة

- دور نيجيريا فى حل الصراعات وبناء السلام لا سيما فى منطقة غرب افريقيا. ابدت نيجيريا قيادة قوية وملتزمة فى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOMOG), ونشطت فى حسم الصراعات فى بلدان مثل ليبيريا وسيراليون. تعززت قيادة نيجيريا القوية فى هذا الصدد عن طريق تقديم المساعدة الضرورية للبلدان من افراد العسكريين والعاملين فى مجال الامداد.
- مجلس الدولة هو هيكل مبتكر يوفر منتدى لتقديم المشورة الحيادية للرئيس التنفيذى للاتحاد فى القضايا الحساسة والخلافية مثل الصراعات وتوزيع الثروة الوطنية و تطلعات الدولة ضد الهيمنة الفدرالية. السمة الرئيسية لمجلس الدولة هى فى تكوينه على نطاق واسع ويضم النخبة فى قيادة نيجيريا و يشمل جميع الرؤساء السابقين و كبار القضاة و رؤساء مجلس الشيوخ و المتحدثين من مجلس النواب و المحافظين و المدعين العامين. وهذا يجعل قراراته فى العموم ذات مصداقية مقبولة للشعب.
- يهدف مبدأ الطابع الاتحادى الدستورى الى تعزيز الوحدة الوطنية والمساواة العرقية. ويقود الولاء الوطنى عن طريق تعدد الأعراق و اتحادية الدولة. وهو يكفل عدم سيادة اى دولة او اثنية او غيرها من الجماعات الفئوية فى الحكومة او اى من وكالاتها.
- صرح الرئيس يارادوا فى تصريح نشر عن الممتلكات و الاصول كاشارة منه فى الالتزام بالحكم الرشيد. و اعلن الرئيس يارادوا عن المتطلبات الدستورية و صرح بممتلكاته و اصوله الى قانون مكتب الادارة (CCB). وذهب الى ابعد من نداء الواجب فى اعلانه عن رغبته فى الوفاء بوعد الانتخابى لشعب نيجيريا.
- تتعاون الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالاشخاص (NAPTIP) مع الاجهزة الامنية من اجل القيام بدور رئيسى فى اعتقال و محاكمة مهربي البشر.

الحوكمة الاقتصادية و الادارة

- تهدف هيئة المساعدة التقنية (TAC) و التى تم تاسيسها فى عام 1987 فى نيجيريا كاداة للسياسة الخارجية الى توفير مساعدة القوى العاملة فى جميع

مجالات التنمية البشرية للبلدان المتخلفة والنامية فى النصف الجنوبى من الكرة الارضية. وهى واحدة من فعاليات نيجيريا فى التعاون الفعال فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين دول افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ(ACP). و هى حاليا الخدمة التطوعية الوحيدة التى تديرها دولة افريقية مما يمثل تحديا للراى الماخوذ به على نطاق واسع و هو ان البلدان الافريقية تأخذ المعونات فقط و لا يتم استخدامها . ولذلك عززت هيئة المساعدة التقنية TAC العلاقات القائمة بين نيجيريا والبلدان المستفيدة. و على نطاق اوسع, خلقت نيجيريا جوا من الشراكة التى لم تكن موجودة من قبل.

- تدعيم البنك و الاصلاحات فى القطاع المالى. بدأ البنك المركزى فى نيجيريا CBN فى عمل برنامج الدعم البنكى بغية معالجة اوجه الضعف فى هذا القطاع الفرعى. وقد اسفر هذا عن ازدياد جودة و تنافسية القطاع المصرفى النيجيرى . والواقع ان هناك 20 من اصل 25 من البنوك النيجيرية التى تعتبر من أفضل 100 بنك فى افريقيا فى عام 2006, و 17 بنك نيجيرى من أفضل 1000 بنك فى العالم. لم يكن هناك شئ من هذا القبيل فى عام 2005.
- ادخلت حكومة نيجيريا العديد من الاصلاحات الرامية الى تعزيز ادارة الانفاق العام منذ عودة الحكم الديمقراطى فى عام 1999 و ادخلت عملية الشراء كجزء من الجهود المبذولة لتحسين ادارة المالية العامة .. و تشمل الاصلاحات تقديم مستويات اعلى من الشفافية والمساءلة و إنشاء برامج تقييم الميزانية و وحدة استخبارات السعر(BMPIU).
- انشاء لجنة الجرائم الاقتصادية و المالية (EFCC) و اللجنة المستقلة لمكافحة ممارسات الفساد (ICPC) لتعزيز الجهود الرامية الى معالجة مشكلة الفساد. حققت و احضرت لجنة الجرائم الاقتصادية و المالية (EFCC) عدة حالات من قضايا الفساد و قضايا غسل الاموال للتحقيق امام المحكمة كما انها اكتشفت كميات كبيرة من الاموال العامة.

ادارة الشركات

- مبادرة الشفافية فى مجال الصناعات الاستخراجية (EITI). نيجيريا هى اول دولة افريقية فى اعتماد مبادرة الشفافية فى مجال الصناعات الاستخراجية(EITI). وهذا يتطلب المراجعة المستقلة للحسابات من قطاعى

النفط والغاز من اجل تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة فى شركات النفط والغاز من جهة والحكومة من جهة اخرى وبالإضافة الى ذلك, سنت نيجيريا تشريعا لتعزيز عمل هذه المبادرة فى البلاد.

التنمية الاقتصادية الاجتماعية

• فى تمكين المرأة , تشمل الجهود الرامية الى تعزيز العمل الايجابى فى ولاية كى الى: تعيين المزيد من النساء فى مناصب قيادية وبناء مدارس جديدة وتوفير التعليم المجانى فى المدارس الابتدائية والثانوية و انشاء مراكز مجتمعية للمتسربين من المدارس بسبب الزواج المبكر و وبناء مستشفيات خاصة للنساء والاطفال و التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وتبذل الجهود لاصدار تشريعات تتعلق بالعنف ضد المرأة واتخاذ المبادرات المختلفة فى مجال التمكين الاقتصادى بما فى ذلك منح القروض والتدريب على المهارات.

4 الشمولية و قضايا اخرى

4.26 حددت لجنة البعثات القطرية CRM لنيجيريا مشكلات محددة تستدعى

مزيدا من الاهتمام و تنقسم هذه القضايا الى فئتين:

القضايا الرئيسية و المسائل التى تم تحديدها فى عدة مجالات الحوكمة و تتطلب اتباع نهج شامل نظرا لتأثيرها الكبير على كفاءة الحكم بالبلد.
تم تحديد عشرة مشكلات أساسية لنيجيريا:

- ادارة التنوع وتعزيز بناء الدولة فى اطار الاتحاد .
- الاعتماد على النفط و الغاز و قلة التنوع الاقتصادى.
- افة الفساد.

- عدم فعالية السياسة و تنفيذ البرامج و فقر تقديم الخدمات.
- القطاع الغير الرسمي
- بطء التقدم نحو المساواة بين الجنسين و النهوض المحدود للمرأة.
- اصلاحات سياسة الاراضى.
- دور القادة التقليديين فى الحوكمة.
- الشتات و التحويلات المالية.
- عدم الانضباط الاجتماعى و الفوضى و اعادة توجيه القيمة.

مسائل خاصة و هى المسائل التى تنفرد بها نيجيريا و تشمل لاغوس كمدينة ضخمة و اقتصاديات صناعة السينما النيجرية (نوليوود).

5 الخلاصة

نقاط القوة و التحديات الرئيسية

نقاط القوة

السكان و القوة العاملة و الموارد البشرية

5.26 تضم نيجيريا اكبر عدد من السكان فى افريقيا و بها مجموعة كبيرة من القوى العاملة المدربة جيدا والقادرة على ان تحكم ادارة الاقتصاد بكفاءة.

قاعدة الموارد الطبيعية

5.27 تجدر الإشارة الى ان نيجيريا هي اكبر منتج للبترول فى افريقيا و سابع اكبر منتج فى العالم. يعطى هذا المخزون من الموارد الطبيعية مع التربة الخصبة ومناخها اللطيف , امكانية بناء اقتصاد مزدهر مما يساعد فى الحد من الفقر بصورة كبيرة ويوفر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية التى يحتاجها سكانها.

نيجيريا كقوة اقليمية و عالمية

5.28 يذكر ان نيجيريا هي احد عمالقة افريقيا و قوة عظمى فى العالم. وتتميز بانتظام اداءها الرائد فى منطقة غرب افريقيا و فى القارة الافريقية, لا سيما فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الساحة المالية.

التحديات

المفارقة المتمثلة فى الفقر وسط الرخاء

5.29 والتحدى الاكبر الذى يواجه نيجيريا هو كيفية توجيه الثروة من صناعة النفط والغاز من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يوجد بنيجيريا ثالث اكبر تجمع من الفقراء فى العالم و هي من بين اعلى عشرين دولة فى العالم مع وجود فجوة كبيرة بين الاغنياء والفقراء.

الفساد و غسل الأموال

5.30 الفساد , سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى هو السبب الرئيسى للفقر فى نيجيريا. يعيق الفساد النمو الاقتصادى والتنمية و يحبط الحوافز لمحاذاة مخصصات الميزانية مع اولويات التنمية.

الاعتماد على النفط والصراعات حول الموارد

الاعتماد المفرط على النفط وبالتالي الاعتماد على الحكومة المركزية بصحبة الصراعات من أجل الحصول على الموارد في دلتا النيجر مما يشكل تحديات أمام الاتحاد.

عدم فعالية تنفيذ السياسات و القوانين

5.31 عدم فعالية تنفيذ السياسات و القوانين مما يفرض تحديات خطيرة على الحكم.

إعادة توجيه القيم و القضايا السلوكية و الإفلات من العقاب

5.32 تواجه نيجيريا تحدى إعادة توجيه القيم و السلوكيات التى هى من مخلفات التاريخ العسكرى.

الافاق المستقبلية لنيجيريا

5.33 بفضل حجم السكان والتنوع الاثنى و ثروة الموارد و ارادة شعب نيجيريا و رأس المال الفكرى الكبير نسبيا و الدور الايجابى الذى لعبته , لا تزال نيجيريا تؤدى دورا حاسما فى المبادرات الافريقية مثل حل النزاعات و بناء السلام . و تحتل مركزا رائدا فى القارة و حتى فى العالم. و لكن من أجل تحقيق هذا الهدف المعلن لتصبح احد عشرين الاقتصادات الناشئة عام 2020, تحتاج نيجيريا الى رؤية و قيادة حكيمة على جميع مستويات المجتمع. و تحتاج قيادة ملتزمة و مستعدة للتضحية الشخصية من أجل الصالح العام.